التدخل العسكري الروسي في سوريا: قراءة في الخيارات الاستر اتيجية والتداعيات الإقليمية

Russian Military Intervention in Syria : a Reading of Strategic Options and Regional Implication

اسم ولقب المؤلف الأول[1] **ط د. حفيظة طالب**

[1]مؤسسة الانتماء، جامعة بومرداس/ الجزائر

البريد الالكتروني: h.taleb1992@gmail.com

اسم ولقب المؤلف الثاني[2] **د. الوليد أبو حنيفة**

[2]مؤسسة الانتماء، جامعة الجزائر 3

البريد الالكتروني Sneider--25@live.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/16 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/01 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تُعتبرُ سوريا مفتاح التوازنات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط نظرا لأهميتها الحيوية، وهو ما يعكس اهتمام القوى الإقليمية والدولية بها، على غرار روسيا التي سعت إلى تعزيز تواجدها العسكري ودعم نظام بشار الأسد للحفاظ على مصالحها السياسية، والاقتصادية، والأمنية في سوريا. إلى جانب عرقلتها لكل المحاولات الرامية لإسقاط الأسد، من خلال رفض فكرة التدخل الأجنبي وتكرار سيناريو ليبيا، وعلى هذا النّحو شكل التدخل العسكري الروسي في سوريا مفاجأة للمجتمع الدولي كما قد خلق في الآن ذاته ديناميكية جديدة في الحرب السورية، نتيجة تمكن قوات النظام من استعادة أجزاء واسعة من الأراضي التي كانت تحت سيطرة المعارضة المدعومة من قبل الفواعل الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: روسيا- سوريا – الحرب السورية – التدخل العسكري- الشرق الأوسط.

Abstract:

Syria is the key to regional and international balances in the middle east, given its vital importance, which reflects the interest of regional and international powers in it, such as Russia, which sought to enhance its military presence and support Bashar – Al- Assad regime to preserve its political, economic and security interest in Syria, as well as abstracting all attempts to topple Al- Assad, by rejecting the idea of foreign intervention and repetition of the Libya scenario, and as such the Russian military intervention in Syria surprised the international community, at the same time created a new dynamic in the Syrian war, as result of the regime forcer ability to recover large parts of land that were under the control of the supported opposition by regional actors.

Key words: Russia- Syria- Syrian war- Military Intervention- Middle East

مقدّمة:

إنّ موقف روسيا من الحرب السورية كان واضحا منذ البداية، نتيجة دعمها العلني المطلق لنظام بشار الأسد سواء في المنابر الدولية على غرار مجلس الأمن والأمم المتحدة، أو عن طريق تزويده بالسلاح الروسي، وهذا على الرغم من تعبئة المجتمع الدولي ودعوته لاحترام سيادة الدولة السورية، والمطالبة بتفعيل مبدأ عدم التدخل، واعتماد سياسة التمويه القائمة على تقديم الحل السياسي على الحل العسكري لتسوية الحرب السورية. وهو الأمر الذي جعل الموقف الروسي يتسم بالغموض والتناقض مقارنة بمواقف الدول الأخرى.

وخلافا لما كان ظاهرا، شكل التدخل العسكري الروسي في سوريا مفاجئة للمجتمع الدولي، حيث لا أحد كان ينتظر أن تمارس روسيا تدخلا عسكريا مباشرا، غير أنّ بوتين ومن خلال حساباته الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، قَرَّرَ تثبيت قواته عسكريا لحماية الأسد والحفاظ على مصالحه القومية، باعتبار أنّ سوريا هي موطئ القدم الرئيسية لروسيا في المياه الدافئة، لذا كان لزاما عليها تبني هذه الخطوة الجريئة التي غيرت ميزان القوة السائد في الحرب السورية، ومكنت النظام من يسط سيطرته على أبرز معاقل المعارضة المسلحة.

ومن هذا المنطلق أتاح الانتصار العسكري الروسي الميداني في سوريا لبوتين فرصة التفكير في كيفية تعظيم مكاسبه السياسية على أرض الواقع، باستحداث منصات للتباحث مع الفواعل المؤثرة في الحرب السورية على غرار تركيا وبدرجة أقل إيران. للوصول إلى التسوية السياسية للحرب السورية وفق المنظور الروسي .

وفي ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

- كيف أثر التدخل العسكري الروسي في طبيعة التوازنات الميدانية بين الأطراف المتصارعة في سوريا؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تبني الفرضية التالية :

- أدى التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى تغيير كفة التوازنات الميدانية عسكريا وسياسيا داخل الأراضي السورية.

وللتأكد من الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى **المحاور** التالية :

أولا: التعاطي الروسي مع الأزمة السورية 2011

ثانيا: التدخل العسكري الروسي في سوريا كخيار استراتيجي

ثالثا: تداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا

وبالنسبة للمقاربة المنهجية والنظرية فسيتم الاعتماد على **المنهج المقارن** لفهم طبيعة الموقف الروسي انطلاقا من المقارنة بين الخطابات السياسية والممارسة الميدانية في سوريا، أما فيما يخص المقاربة النظرية فقد ارتأينا توظيف **نظرية الدور**، لتفسير محاولة روسيا استعادة مكانتها في الشرق الأوسط عبر سوريا، فهي تدرك جيدا أنّ الأخيرة هي مفتاح التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط والفضاءات القريبة منها على غرار شرق البحر الأبيض المتوسط.

المحور الأول: التعاطي الروسي مع الأزمة السورية 2011

لقد حاولت روسيا كغيرها من الفواعل الإقليمية والدولية الأخرى لعب أدوار فاعلة في سوريا للحفاظ على مصالحها الجيو أمنية والجيو اقتصادية تحديدا، ومنه العودة من جديد إلى المنافسة الدولية على مناطق النفوذ، لاسيما وأنّ روسيا بوتين أصبحت تبحث عن الفاعلية الاستراتيجية أكثر من أي وقت مضى.

وعلى هذا الأساس فإنّ التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عقب موجات الحراك العربي بداية عام 2011، جعلت موسكو تتخوف من إمكانية حصول تغيير سياسي يؤثر بشكل سلبي على مصالحها الاستراتيجية. لهذا السبب جاء موقفها قائما على دراسة أثر الاضطراب السياسي على المصالح الروسية، بدلا من النظر إلى الحراك العربي على أنّه حدث متكامل من شأنه أن يحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية. فبعد ما يقارب الثمان سنوات على إسقاط الولايات المتحدة الأمريكية نظام صدام حسين، قرّرت روسيا هي الأخرى رسم خطة واضحة المعالم في سوريا لضمان مصالحها الشرق أوسطية (جيمس سلادن وآخرون، 2017، ص ص 2، 3.).

فاللافت للانتباه أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin منذ صعوده إلى سدة الحكم وهو يطمح إلى استعادة الدور الروسي في الشرق الأوسط، فلا طالما اعتبر العودة إلى هذا المجال الحيوي جزءا أساسيا من استراتيجية التعبئة العامة لسياسته الخارجية، حيث بدأ بوتين مرحلة جديدة تندرج ضمن محاولات التأكيد على أنّ روسيا لا تزال لاعبا دوليا مهما وفاعلا في الشرق الأوسط، مستغلا في هذا السياق عمق العلاقات التاريخية الروسية السورية، وأيضا حجم المصالح البينية (نوار جليل هاشم وأمجد زين العابدين طعمة، 2015، ص ص 10، 11).

وبالعودة إلى موجة الحراك الشعبي التي لحقت بسوريا، فإنّ الأخيرة قد عرفت على عكس نظيراتها تونس ومصر نتائج مغايرة، جرّاء توظيف النظام السوري الأساليب القسرية في تعامله مع المطالب الاجتماعية والاقتصادية. وهو الأمر الذي جعل منحى الحراك يصل إلى مستوى الأزمة التي دخلت بدورها مرحلة التدويل (مروان قبلان، 2015، ص 5). لاسيما عقب تشكيل المعارضة السورية المجلس الوطني الانتقالي بالطريقة نفسها التي تَأَسَّسَ في إطارها المجلس الانتقالي الليبي، إضافة إلى رغبة المعارضة السورية في إسقاط رأس النظام مثلما حدث في دول الحراك الأخرى) (Blessing Simura, 2015, p 68). غير أنّ موقع سوريا في الخريطة الجيو عالمية جعل الوضع الداخلي يتأزم بشكل كبير، جراء تعارض مواقف الدول الإقليمية والدولية بين داعم ورافض لبقاء الأسد،

وتأسيسا على ذلك دعمت روسيا نظام بشار الأسد، كما أنّها حرصت بشكل رسمي على عدم إصدار مجلس الأمن أي قرار يدين عنف النظام السوري تجاه شعبه، حتى أنّها روجت وتبنت رواية الأسد حول وجود ميليشيات إرهابية تقاتل ضد النظام وتستهدف استقرار الداخل السوري (مروان قبلا، 2016، ص 75). ويعود ذلك إلى حرص روسيا على عدم تدويل الأزمة السورية ومعالجتها داخليا دون أي تدخل أجنبي، خوفا من تهديد مصالحها الاستراتيجية، وموطئ قدمها الرئيسي في الشرق الأوسط بشكل خاص، وشرق المتوسط بشكل عام.

وقد تلاقت المصالح الروسية السورية منذ فتح ميناء طرطوس لإقامة القاعدة العسكرية البحرية الروسية، وهي من أبرز القواعد التي تصل روسيا بالمياه الدافئة في المتوسط، ولهذا السبب سعت الأخيرة إلى حماية نظام الأسد ضمن استراتيجيتها لاستعادة دورها المحوري في الشرق الأوسط، بالاستثمار في سجلها التاريخي والمتمثل في امتلاك مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وأيضا إدراج الملف السوري ضمن المفاوضات الثنائية في إطار السباق مع الولايات المتحدة الأمريكية (مؤتمر جنيف 1، وجنيف 2)، إضافة إلى إشرافها على فتح مباحثات جديدة لتسوية الحرب السورية (مسار أستانة الثلاثي الذي يجمع الدول الضامنة روسيا، تركيا، إيران) (نور الدين حشود، 2017، 69). أين حاولت الأولى إيجاد حل للحرب السورية وفق ما يوائم تصورها وتطلعاتها الاستراتيجية، وأهمها إعادة التوازنات الإقليمية والدولية بما يضمن خلق نظام عالمي جديد يكون لروسيا فيه دور قوة عظمى، وهذا عبر البوابة الدمشقية التي أبانت عن بوادر حرب باردة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن رصد أهم مواقف روسيا تجاه ملف الأزمة السورية في بدايتها من خلال النقاط التالية (سفيان ملوكي، 2018، ص ص 100، 101):

- تَشَدُّدْ الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية مقارنة بدول المنطقة العربية التي شهدت ما يعرف إعلاميا بثورات الربيع العربي، فقد رفضت موسكو إدانة نظام بشار الأسد، ونفت وجود أي بوادر ثورة أو تغيير سياسي في سوريا.
- اعتبار النظام السوري مغاير للأنظمة العربية الأخرى التي تم الإطاحة بها، والترويج له على أساس أنّه مستهدف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والأصولية بسبب علمانيته.
- رفض روسيا تدويل الأزمة السورية وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على غرار فرنسا، إلى جانب رفض العقوبات الدولية أحادية الجانب.
- التنسيق مع الصين للتصويت ضد قرارات مجلس الأمن الرافضة لنظام بشار الأسد، بما في ذلك مشروع القرار العربي الغربي، الذي دعا إلى حل الأزمة السورية عن طريق إنهاء أعمال العنف، ونقل السلطة إلى نائب الرئيس.
- سعي بوتين إلى تعويض خسارة الحضور الروسي في ليبيا لصالح حلف الناتو. بتفعيل حضوره السياسي والدبلوماسي والعسكري في سوريا، من أجل القيام بأدوار منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار جاءت بيانات وزارة الخارجية الروسية داعيةً لتعليق استخدام القوة من قبل جميع الأطراف، وكذا تشجيع الحل السلمي بعيدا عن أي تدخل خارجي، لاسيما وأنّ روسيا امتعضت من التدخل العسكري في ليبيا، وحاولت تفادي تكرار السيناريو الليبي على الأرض السورية، وإفشال الخطط الرامية لتنحية الأسد من السلطة، كما قد اعتبرت ترويع الأحداث في سوريا دعاية غربية لاستمالة الرأي العام السوري وأقناعه بضرورة التدخل الخارجي (Azuolas Bagdonas, nd, p 57.). وهو الأمر الذي دفع بروسيا إلى المناورة سياسيا للإبقاء على الأزمة السورية في محيطها الداخلي ومنع تدويلها، لدحض تدخل القوى الغربية في تحديد مآلات الأزمة

السورية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لبسط النفوذ الروسي في سوريا وعدم خسارة الدولة الحليف في الشرق الأوسط.

اللافت للنظر أنّ بوتين يهدف إلى انشاء نظام أمني جديد يضع قيودا على المؤسسات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بغية الحد من دورها في الترتيبات الأمنية الإقليمية والعالمية. وعلى هذا الأساس فإنّ الدعم العسكري الروسي لنظام بشار الأسد يعد خطوة تكتيكية لحماية حليفها، ومنه ترويض كل الخصوم، لهذا الغرض يرى بوتين أنّ حماية الأسد يعد مفتاح تحقيق الأهداف الروسية وعلى رأسها تغيير النظام العالمي في القرن الـ 21، لاسيما ما يتعلق بالنظام الأمني الذي نتج عن التحالف الذي تقوده الو م أ ضد داعش، والذي اعتبره بوتين السبب الرئيسي لتعميق الحرب الأهلية في سوريا (Kevin Ryan, 2015, p 2). فهذه الأخيرة هي موطئ القدم الروسية لمنافسة سياسات القوى العظمى، لذلك هي تحاول استغلال كل الفرص المتاحة لتعزيز علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتقديم نفسها على أنّها وسيط قوي لتحقيق الأمن الإقليمي، على اعتبار أنّ روسيا دائما ما تحدد باستمرار مصالحها انطلاقا من معارضة مصالح الغرب Syria and (Beyond..., 2018, p 6).

وفي إطار محاولتها حشد التأييد الدولي لمواقفها الرسمية في سوريا طالب الرئيس بوتين الرئيس بشار الأسد القيام بالإصلاحات السياسية إضافة إلى دعوة المعارضة لزيارة موسكو، فقد صرح الرئيس بوتين عدة مرات أنّ روسيا لا تربطها علاقة خاصة مع الأسد، فهي تعتبر أنّ مسالة تغيير النظام موضوع داخلي يقرره الشعب السوري، ولكن مقابل ذلك وعلى أرض الواقع كانت السياسة الروسية تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا من خلال مده بالأسلحة، وحشد التأييد الدولي له في المنتديات العالمية خصوصا الأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان، أين لم تخجل موسكو من موقفها المؤيد للديمقراطية والتعددية السياسية على المستوى الدولي من جهة، ودعمها من جهة أخرى لنظام يتصف بالشمولية والاستبداد (ناصر زيدان، 2013، ص ص 297، 298).

ومن هذا المنطلق أحبطت روسيا بالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن الدولي في 14 أكتوبر 2011، والذي كان هدفه إدانة النظام السوري، مقابل تقديم مشروع روسي صيني يطالب باحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لسوريا حسب ما يكفله مبدأ عدم التدخل، إلى جانب دعوة الجميع لإجراء حوار متوازن وشامل يستهدف تحقيق السلم المدني والوفاق الوطني (حسني عماد حسني العوضي، 2017، ص ص 28، 29)، ليأتي بعده مشروع القرار الأممي في فيفري 2012 ليعبر من خلاله مجلس الأمن عن مخاوفه وهواجسه العميقة من مقتل ألاف السوريين المدنيين، مطالبا الجميع وقف العنف دون التهديد باستعمال أي إجراءات تدخلية، لتستعمل روسيا مجددا حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لوقف العنف، وبأنّه لا يُحَمِّل المعارضين مسؤولية واضحة. لتليها المحاولة الثالثة لاستصدار قرار مجلس الأمن في يوليو 2012، والذي هدد الأسد باتخاذ تدابير تحت الفصل السابع، إذا لم يتم تنفيذ القرارات الدولية السابقة، وقد واجهته روسيا باستعمال حق النقض مرة أخرى، وذلك على خلفية أنّه يتيح الطريق أمام فرض عقوبات وتدخل عسكري ضد

النظام، ويخرب ما اتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف 1 الخاص بسوريا، فهذا الاجتماع أكد على ضرورة تفاوض السوريين نظاما ومعارضة للتوصل لاتفاق بشأن مستقبل البلاد والفترة انتقالية (خلود محمد خميس، 2015، ص ص 115، 136).

وقد انطلقت روسيا في موقفها الدبلوماسي هذا من المصوغات الآتية (أحمد حسين شحيل، 2017، ص 72):

- ضرورة اعتماد التسويات السلمية وعدم الرضوخ للضغوط الدولية بالتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، ورفضها سيناريو التغيير باستخدام القوة العسكرية عبر التدخل الخارجي.
- عدم السماح بتجاوز التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على غرار ما حصل في ليبيا.
- رفض التفسير الانتقائي لمفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واستخدامها كورقة ضغط لتنفيذ أجندات مصلحية أخرى من قبل الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- وقف استخدام مبدأ التكتيك المتدرج في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والذي ينطلق في البداية بالإدانات، وينتهي باستخدام القوة العسكرية.

ويتضح من خلال ما تقدم أنّ روسيا بوتين قامت بالمناورة سياسيا لكسب مزيد من الوقت وحماية نظام الأسد من السقوط، لأنّها تدرك أنّ ذلك لن يكون في صالحها، غير أنّ هذا التصرف ينم هو الآخر عن استخدام روسيا سياسة الإزدواجية في المعايير، ففي الوقت الذي طالبت فيه باحترام سيادة الدولة السورية وكذا توقيف العنف الممارس، كانت تعزز من تواجدها العسكري في سوريا لدعم الأسد، وهو ما يجعل روسيا لا تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص توظيف المبادئ الأخلاقية لخدمة المصالح القومية.

وعقب قيام النظام السوري باستخدام السلاح الكيماوي لأول مرة في أوغسطس 2013، كَثُرَ الحديث عن إمكانية شن ضربة عسكرية أمريكية، وهو الأمر الذي دفع بروسيا إلى إطلاق مبادرة تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية، بيد أنّ فشل القدرة العسكرية للنظام في قمعه للحراك الثوري، دفع روسيا الى اتخاذ بعض التدابير بعيدا عن التدخل المباشر، على غرار تمرير شحنات الأسلحة لقوات النظام السوري، لِتُقْدِمَ في الأخير على التدخل العسكري المباشر، والذي جاء ليكذب ادعاءاتها التي بررت بها استخدام حق النقض في مجلس الأمن، بداعي حل مشاكل سوريا داخليا دون تدخل القوى الخارجية (عمار ياسر حمو، 2016، ص ص 19، 20).

ومن هذا المنطلق خَلَّفَتْ الحرب الأهلية السورية انعكاسات داخلية إقليمية ودولية لم تسبها القضية الأوكرانية، ممّا أتاح لموسكو هامش المناورة بكل أريحية، أين اعتمدت استراتيجية ناشطة ايجابية وهجومية، ففي مجلس الأمن تتسلح بحق النقض في قرارات الغرب، ولها من يناصرها في ذلك (الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وكل من يعارض الولايات المتحدة الأمريكية)، وعندما يميل ميزان الجبهة السورية لمصلحة

فصائل المعارضة المسلحة، تدعم النظام السوري عسكريا ليصمد فيما بقي له من ميدان (كاظم هاشم نعمة، 2016، ص 56).

وعلى هذا النّحو يمكن إرجاع الغرض من هذه السياسة إلى العوامل الآتية الذكر (باسم راشد، 2013، ص ص 23، 24):

- الحيلولة من تدخل حلف الناتو في سوريا.
- حماية المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا، وعلى رأسها صفقات وعقود السلاح. فلهذا الغرض رفض وزير الخارجية الروسي فكرة حظر بيع الأسلحة على سوريا، معللا ذلك بأنّه من غير المنصف صمت النظام السوري عن الاضطرابات الأمنية في البلاد.
- الحفاظ على قاعدة طرطوس العسكرية وتدعيمها بمختلف أنواع القطع الحربية، في رسالة مباشرة للغرب بأنّ روسيا لن تتخلى عن قواعدها العسكرية في سوريا.
- التخوف من انتقال عدوى الحراك العربي إلى الفناء الخلفي لروسيا، فالمخاوف الروسية حول هذه النقطة هي جيو استراتيجية بالأساس، لاسيما وأنّ روسيا عانت كثيرا من الإرهاب والأصولية المتطرفة.

وعليه نستنتج بأنّ روسيا من خلال تعاطيها مع الأزمة السورية ومراحل تدرجها إلى غاية بلوغ مرحلة الحرب الأهلية، وظفت سياسة التمويه من خلال موقفها المتناقض تجاه الملف السوري فتارة توظف البعد الأخلاقي بالمطالبة بعدم التدخل الخارجي واحترام السيادة السورية، وتارة أخرى تدعم قوات النظام بالسلاح وتمارس تدخلا عسكريا مباشرا، وهو الأمر الذي يدل على محاولة صانع القرار الروسي عدم الإفصاح عن الاستراتيجية الروسية في سوريا بشكل واضح المعالم. بغرض استنزاف قوة المعارضة ومؤيديها بشكل عام.

المحور الثاني: التدخل العسكري الروسي في سوريا كخيار استراتيجي

بعد تماطل روسيا عن شن تدخل عسكري مباشر في سوريا ورهانها على قوة النظام في استعادة الأمن العام، اضطرت إلى شن ضربات عسكرية مباشرة على معاقل المعارضة بدعوة من النظام السوري نتيجة خسارته أجزاء واسعة من الأرض، وهو الأمر الذي شكل مفاجأة للمجتمع الدولي، وخلف تداعيات عدّة محليا وإقليميا وحتى دوليا في إطار التنافس الروسي الأمريكي.

في المرحلة الأولى من الحرب السورية (من ربيع إلى صيف 2011) أجرت قوات النظام عمليات عسكرية وأمنية ضد المتظاهرين العزل، وبحلول شهر يناير 2012 بدأ النظام في تصعيد عملياته العسكرية ضد المعارضة المسلحة عن طريق توظيف الدروع الصاروخية والمدفعيات، ممّا أدى إلى تشكيل الجيش السوري الحر من قبل المعارضة، والذي أبان هو الآخر عن شراسته في الحرب الأهلية بسيطرته على مناطق واسعة من شمال سوريا (محافظات إدلب، حلب، الرقة)، ودير الزور شرق سوريا، وبحلول عام 2013 استولت المعارضة كذلك على أجزاء من محافظات حمص، القنيطرة، درعا، الحسكة، ويعود سبب هذا الانتصار الميداني إلى الدعم الإقليمي سواء بالمقاتلين أو بكميات الأسلحة والذخيرة المهربة .(Jeffrey White and other, 2013, p 3)

وتجدر الإشارة إلى أنّ إعطاء روسيا إشارات متعددة توحي باستعدادها إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس بشار الأسد كجزء من عملية انتقالية نصّ عليها بيان جنيف1، إلى جانب المرونة التي أبدتها طيلة السنوات الماضية لما قبل التدخل العسكري، لم تكن سوى تكتيكات سياسية هدفت من خلالها روسيا إلى امتصاص النجاحات العسكرية التي كانت تحققها المعارضة المسلحة السورية على الأرض (حدود التوغل ...، 2015، ص 1).

وفي هذا الإطار لم تستوعب إدارة اوباما مفاجأة تعزيز روسيا وجودها العسكري في منطقة الساحل وتحديدا مدينتي اللاذقية وطرطوس، حتى فاجأتها روسيا مرة أخرى يوم الأربعاء 30 سبتمبر 2015 ببدء شن هجمات جوية داخل سوريا دون تنسيق حقيقي معها، على الرغم من اتفاق اوباما مع بوتين على تنسيق الضربة الجوية معا لتجنب حدوث صدام عسكري عرضي بين المقاتلات الحربية، ليعلن أخيرا مسئول روسي أنّ بلاده قد أرسلت خبراء عسكريين إلى مركز قيادة أقيم في بغداد يتولى تنسيق الضربات الجوية والبرية في سوريا. وقد أثارت هذه التطورات المتسارعة قلقا لدى واشنطن لاسيما ما يتعلق بإمكانية تشكيل تحالف جديد يضم روسيا الاتحادية، وإيران، والعراق، وسوريا، قد يكون منافسا للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم داعش، غير أنّه لا يكتفي بالتنظيمات الجهادية عدوا فحسب، بل إنّه يوسع دائرة تعريف العدو لتشمل كل من يعادي نظام الأسد (التدخل العسكري ...، 2015، ص 2).

وفي هذا السياق وافق مجلس الدوما (السلطة التشريعية) في الاتحاد الروسي على مبادرة بوتين لنشر القوة العسكرية في سوريا أواخر سبتمبر 2015، فالمتتبع للشأن الروسي الداخلي يلحظ بأنّه ليس لبوتين معارضة في المجلس خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية، فروسيا بوتين هي ليست بالتأكيد ديمقراطية لبرالية من النوع الغربي، ولكنّ صناع قرارها يتفقون عندما تكون المسألة حاسمة وتخص عظمة الدولة. وعلى هذا الأساس باشرت القوات الروسية ضرباتها في سوريا ضد مواقع تابعة لتنظيم داعش الإرهابي بدعوى من نظام بشار الأسد(Lt.Col. Endre Szenasi, 2015, p 26).

وقد جلبت روسيا في إطار تدخلها العسكري في سوريا قوات متنوعة بحرية، وجوية، وبرية، أين ضمت القوة الجوية الروسية 34 طائرة مقاتلة، منها طائرات بنماذج متطورة، كالمقاتلات من طراز (سو 30 اس أم اولانكر-سي) والمطاردات من طراز (سو 34 فولباك)، و12 مروحية من طراز (مي 24 هايند) متاحة لعمليات القصف، ومروحيات نقل من طراز (مي8/هيب) مخصصة لمهمات البحث والإنقاذ، إضافة إلى سلاح الاستخبارات الجوي، وطائرات بدون طيار، وجامع استخبارات الاستشارات "سيدينت" من طراز(اي ال - 22/كوت) أما فيما يخص القوات البرية الروسية التي انتشرت في سوريا فقد اشتملت على كتيبة مشاة بحرية معززة من لواء مشات البحرية الـ 810، مع ناقلات الجند المصفحة من طراز (ربي تي ار 80)، ودبابات القتال من طراز (تي 90)، ومدفعية الميدان، وهنالك أيضا صواريخ أرض جو من طراز (إي إي-22 غرايهاد) للدفاع الجوي، وأنظمة الحرب الالكترونية، والوحدات البرية العاملة قبالة الساحل السوري، كما أنشأت أيضا مركز للعمليات المشتركة بين روسيا وسوريا في مطار باسل الأسد الدولي وتحديدا في محافظة اللاذقية، ومركز عمليات مشترك

بين روسيا وإيران في دمشق، أين تمثلت مهامها بدعم قوات النظام في عمليات القصف الجوي على مواقع المعارضة السورية، وكذلك تزويد القوات السورية ومناطق النظام بالدفاع الجوي بواسطة صواريخ "أس إي - 22" والمشاركة في المعارك القتالية البرية الدفاعية والهجومية، وتقديم الاستشارات، وتدريب قوات النظام العسكرية (مثنى العبيدي، 2015، ص ص 33، 34).

ويتضح من حجم القوة العسكرية الروسية المتواجدة في الأرض السورية طموح الروس إلى حسم المعركة لصالح النظام، فهذه الترسانة لا تشير إلى حملات استطلاعية، وإنّما تعكس قصفا روسيا حقيقيا لسحق المعارضة، وفي الآن ذاته تتضمن رسالة حادة اللهجة للقوى الداعمة للجيش السوري الحر، معلنة أنّ المعركة في سوريا هي جزء من حروب روسيا الخارجية للدفاع عن مصالحها الحيوية.

وقد أصدرت في هذا الشأن وزارة الخارجية الروسية بيانات صحفية أكدت من خلالها على أنّ الأهداف التي تستهدفها الغارات العسكرية الروسية هي معاقل ذات أهمية استراتيجية، حتى ولو تم الاختلاف حولها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا نتيجة تركيز القوات الروسية على دحض قوة المعارضة ممثلة في جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام حاليا)، والجيش السوري الحر، وجيش الفتح المدعوم من السعودية، إضافة إلى مواجهة مواقع داعش في محافظة الرقة. فقد سعت روسيا من هذا التدخل أيضا للتأكيد على أنّها قوة عظمى تسعى هي الأخرى لاحتواء مناطق نفوذ جديدة في الشرق الأوسط، إلى جانب محاربة المقاتلين الشيشانيين ومنعهم من العودة إلى المناطق المجاورة لروسيا (Sanu Kainikara, 218, pp 83-8).

وعليه نجح التدخل العسكري الروسي في قلب موازين الحرب على الأرض السورية بفعل استخدام المجال الجوي الإيراني والعراقي، إضافة إلى المنشأتين العسكريتين في سوريا بموافقة الأسد، وهما المنشأة البحرية بميناء طرطوس، والقاعدة الجوية باسل الأسد (BAA) أو ما يسمى بقاعدة حميميم الواقعة جنوب شرق مدينة اللاديقية (Samuel Charap and others, 2016, p 9).

كما لم يقتصر التغيير الذي أحدثته موسكو على الواقع العسكري فحسب، وإنّما انسحب أيضا على الواقع الجيو سياسي للصراع ليس فقط في سوريا، بل حتى في الشرق الأوسط والعالم ككل، فما قبل التدخل العسكري الروسي غير ما بعده، حيث لم تعد روسيا مجرد لاعب ثانوي، وإنّما غدت طرفا مقررا في الحرب وفي مستقبل سوريا على حد سواء. فتدخلها العسكري المباشر أحدث تغيرا في ميزان القوى لصالح النظام. والسبب ليس فقط جدية القصف الروسي، بل أيضا قوة جيش النظام وحلفائه والذي رغم تقهقره، إلا أنّه لا يزال القوة العسكرية الأبرز مقارنة بمجموعات المعارضة المتشرذمة (عايدة العلي سري الدين 2016، ص 257). فاليوم التسوية السياسية للحرب السورية متوقفة على الوصفة الروسية التي تمخضت عن مسار أستانة سوتشي، حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تملك زمام التأثير في الحرب السورية، باستثناء الميليشيات الكردية التي هي الأخرى استجابت لرغبات روسيا في التنسيق مع نظام الأسد في الانسحاب من الشمال السوري عقب عملية نبع السلام التركية.

وفي سياق مغاير لا بد من الإشارة إلى أنّ روسيا تسعى إلى تعزيز تواجدها في الشرق الأوسط، بما يسمح لها بمراقبة منطقة شرق المتوسط الواعدة باكتشافات النفط والغاز، وبما يمكنها أيضا من حماية مصالحها والحفاظ على مكانتها كمصدر أساسي لتزويد أوروبا بالغاز، وكذلك من أجل مواجهة الجهود التركية لتنصيب نفسها كدولة عبور رئيسية لأنابيب الغاز القادمة من إيران، وبحر قزوين، وشرق المتوسط إلى أوروبا، لهذا تعمد موسكو إلى دعم قبرص في صراعها مع تركيا، خاصة فيما يتعلق بحق الأولى في تصدير غازها مستقبلا (محمد سليمان الزاوي، 2015، ص ص 96، 97). فروسيا تدرك جيدا أهمية منطقة شرق المتوسط في الفكر الاستراتيجي الأوروبي لفك الحصار عنه في مجال الطاقة، وجعله فضاء حيويا بديلا عن روسيا التي تستخدم الغاز كورقة ضغط على أوروبا، فإخراج روسيا من المتوسط سيسمح لأوروبا وحلفائها بتطويق المنطقة، وعليه ضرب الاقتصاد الروسي حالما تم إيجاد طرق بديلة عن استيراد الغاز، وهذا ما تسعى روسيا إلى الحيلولة من حدوثه بتعزيز تواجدها في سوريا وحاليا في ليبيا.

ويمكن إظهار التحدّي الروسي للمجتمع الدولي فيما يخص التدخل العسكري في سوريا من خلال سعيها إلى تحقيق الأهداف التالية(وسيم خليل قلعجية، 2016. ص ص 333، 334):

- خلق مواقع حيوية في مناطق جغرافية مختلفة لموازنة الضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية، والبحث عن إيجاد موطئ قدم لها في الصراعات الدائرة بالمناطق الجغرافية المحيطة بها خصوصا التي تشكل أولوية لأمنها القومي. وقد حدث ذلك حينما تدخل الجيش الروسي في جورجيا أولا، وأوكرانيا ثانيا، والآن جاء دور سوريا ثالثا.
- إنهاء حرب الآخرين على الأرض السورية، وتصفية الحسابات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بقصف جبهة النصرة، وتنظيم داعش، والتنظيمات الإرهابية الأخرى تحت ستار الحرب على الإرهاب في مجال نفوذها الوحيد في الشرق الأوسط.
- الإقرار بالفشل الإيراني وعجز كل من طهران ودمشق عن حسم الصراع عسكريا في سوريا،
- إقناع الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية، وتركيا، والمملكة العربية السعودية بأفق الحل السياسي، وقدرة الروس على قيادة الخطوات الأولى لهذا الحل، عبر تثبيت وجودها العسكري الوازن على الأرض لحماية أوراقها واستخدامها في الوقت المناسب، وهو ما يفسر لاحقا تراجع بعض هذه الدول على رحيل الأسد نهائيا من السلطة.

كما أنّ العامل الداخلي الروسي المرتبط بالشق الاقتصادي، والاجتماعي والمتمثل في ضعف قيمة العملة الوطنية الروبل، وانخفاض أسعار النفط ترك تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي والاقتصادي للمواطن الروسي، وهو الأمر الذي عزّز أيضا قدرة الرئيس بوتين على توجيه أنظار الشعب الروسي إلى القضايا المصيرية، ومصالح روسيا العالمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط (محمود سالم السامرائي، 2018، ص 213، 214).

وتأسيسا على ذلك احتل التدخل العسكري في سوريا مكانة استراتيجية بالنسبة لروسيا، ليس من الجانب العسكري فقط، بل أيضا من الجانب الاقتصادي. فقد كانت الحرب الأهلية السورية فرصة لا تعوض بالنسبة لروسيا للتخلص من ذخيرتها العسكرية التي تعود إلى مرحلة الحرب الباردة وبالتالي تحرير الأموال المحتجزة في مخازن السلاح لدعم القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني الروسي، وذلك من خلال تطبيق سياسة الحرب مقابل المال التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية مند حرب الخليج الأولى، وهو دليل أخر على أنّ روسيا لا تحارب بالمجان في سوريا. لأنّها أدركت بأنّ الحرب يمكن أن تكون نشاط اقتصادي وتجاري يدعم نمو الاقتصاد الوطني (ليلى سيدهم، 2018، ص ص 135، 145).

وقصارى القول حول التدخل الروسي في سوريا هو أنّه قد سمح لروسيا بالعودة من جديد إلى الساحة الدولية عبر البوابة الشرق أوسطية، والتي تعد في حد ذاتها مفتاح التوازنات الدولية، إضافة إلى تأكيد بوتين على أنّه حليف موثوق به، كونه أثبت للعالم بأنّه رجل حرب قلب موازين القوة في الحرب السورية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت في مظهر المروج للفوضى واللا استقرار في الشرق الأوسط.

المحور الثالث: تداعيات التدخل العسكري الروسي في سوريا

بطبيعة الحال خَلَّفَ التدخل العسكري الروسي في سوريا تحدّيات عِدَّة سواء على مستوى الحرب السورية ذاتها، والتي قاربت على نهايتها، أو على طبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما ما يتعلق بالجانب التركي باعتباره راعي المعارضة السورية.

وعقب تفوق روسيا ميدانيا في سوريا، حاولت استتباع ذلك بتحقيق مكاسب سياسية على أرض الواقع، حيث مباشرة بعد تعثر الاتفاقات الأمريكية الروسية حول وقف إطلاق النار، وفشل التنسيق الأمني بين الطرفين الروسي والأمريكي في سوريا، قبلت روسيا في هذا الصدد لعب دور الوسيط بين فصائل المعارضة التي تستضيفها وتدعمها تركيا وبين النظام السوري وحلفائه. وقد أسفر ذلك عن ضمان الخروج الآمن لمقاتلي المعارضة من حلب، وعقد الاجتماعات التشاركية (فرص نجاح ...، 2017، ص ص 2، 3). أين استطاعت روسيا ترويض تركيا وجعلها تتخلى عن فكرة رحيل الأسد، وهو ما يتضح من خلال البيان الذي تمخض عن مباحثات أستانا والذي لم يتم الإشارة فيه إلى بيان جنيف 2012 الذي نصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة بين الحكومة والمعارضة على أساس القبول المتبادل، إضافة إلى حذف عبارة عملية انتقالية واستبدالها بمصطلح عملية سياسية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 2294 الصادر عام 2015، والذي نص على "حكم تمثيلي وغير طائفي لتعديل الدستور وإجراء الانتخابات" (محادثات أستانة...، 2017، ص4).

وعلى هذا الأساس انتهزت روسيا الفرصة لفرض تَصَوُّرِهَا أثناء وضع خريطة التسوية السياسية للحرب السورية بالتنسيق مع الطرفين الإيراني والتركي، من خلال الدعوة إلى مؤتمر الحوار الوطني السوري في منتجع سوتشي بروسيا، حيث هَدِفَ المؤتمر إلى ضمان بقاء نظام الأسد، وإجراء إصلاحات على الدستور، وتشكيل حكومة مصالحة وطنية (ألاء الرشيد، 2018، ص 4). وعلى هذا النّحو نجحت روسيا في استمالة تركيا إلى صفها مستغلة في

هذا السياق توتر العلاقات التركية الغربية عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة 2016، وتحقيق تقدم ملحوظ في جولات المفاوضات الثلاثية، إلى جانب التنسيق اللوجستي وتسهيل عمليات تركيا العسكرية ضد وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سمحت عملية نبع السلام التي قامت بها تركيا شرق الفرات بدحض قوة الوحدات الكردية من جهة، ومن جهة أخرى أكسبت روسيا صفة الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث تمكن بوتين من إقناع أردوغان بضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية للانسحاب من شرق الفرات، مقابل تسهيل سيطرة تركيا على المنطقة الممتدة على طول 110 كلم بين تل الأبيض ورأس العين على عمق 32 كلم. إلى جانب نجاح روسيا في الظهور بمظهر الحاضن الجديد للقوات الكردية بعدما استشعرت الأخيرة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عليها (حدود التنافس...، HTTPS://RAWABETCENTER.COM).

وبعد اقتراب نهاية الحرب الأهلية السورية يريد النظام استعادة آخر معاقل المعارضة وهي مدينة إدلب، بينما تحرص روسيا وإيران بشكل جدي على القضاء على العناصر الجهادية، لا سيما عقب تحقيق تركيا لهدفها المتمثل في منع الأكراد من تشكيل كيان كردي في سوريا، وهو ما يعتبر أيضا مسعى النظام السوري للحفاظ على سيادة ووحدة الدولة السورية، بيد أنّ تقدم النظام باتجاه الشمال السوري لن يكون سهلا ودون أزمة لاجئين جديدة، وهو ما يشكل نقطة تخوف الجانب التركي الذي يحرص على تعزيز قواته في إدلب لدعم قوات الجيش السوري الحر. فبعد عام من تماطل تركيا على تنفيذ بنود اتفاق سوتشي 17 سبتمبر 2018 فيما يخص مناطق خفض التصعيد، وتحرير الممرات الدولية الإستراتيجية M4 و M5، تحاول روسيا وحلفائها انهاء تأجيل ملف إدلب والقضاء على المعارضة نهائيا (Salim Cevik, https://www.swp-berlin.org).

وقد تم في هذا السياق توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب يوم 05 مارس 2020 بين روسيا وتركيا التي باشرت عملية درع الربيع، وهو ما اعتبره البعض خطوة نحو خفض التصعيد في المدينة، في حين رآه آخرون بأنّه مجرد تأجيل لحل المشكلة. فبعد إصرار تركيا على انسحاب القوات السورية النظامية حسب البنود المنصوص عليها في اتفاق سوتشي 2018، وانشاء منطقة آمنة لاستيعاب ما يقارب المليون نازح، استطاعت موسكو اقناع أنقرة بإقامة اتفاق الممر الأمني الذي يمتد إلى حوالي 6 كلم إلى الشمال و6 كلم جنوب الممر الاستراتيجي الهام M 4، مع دوريات مشتركة تركية روسية على طول الطريق السريع من ترومبا إلى عين حافر ابتداء من 15 مارس 2020، وعليه لا يوجد أي ذكر لانسحاب القوات السورية أو حل الأزمة الإنسانية (Laura Lale Kabis-Kechrid, 2020, pp 1,2.). لتفرض روسيا من جديد تصورها في سوريا، حيث لم تتمكن تركيا من الحصول على منطقة آمنة ولا العودة إلى بنود اتفاق سوتشي، بل على العكس من ذلك اضطرت إلى قبول الصيغة الروسية لأنّها لا تملك بديلا آخر، كما يمكن تفسير ذلك من منطلق أنّ تركيا قد حققت أقصى طموحاتها في سوريا والمتمثلة في منع تشكيل كيان كردي في الشمال السوري، وعليه منطقة إدلب لا تحمل ثقلا استراتيجيا بالنسبة، لها باستثناء الاستثمار في نزوح المدنيين من إدلب وإعادة توطينهم في المناطق الحدودية لإعادة هندستها ديمغرافيا.

الخاتمة:

لقد أثبت التدخل العسكري في سوريا أنّ الأخيرة تعد بلدا محوريا بالنسبة لتطلعات روسيا الجيو سياسية في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط عموما، لذلك كيفت سياستها الخارجية تجاه الحرب السورية وفق مقتضيات كل مرحلة من مراحل تطور الوضع في سوريا، فبعد محاولة لعب دور دبلوماسي والتأكيد على سيادة الدولة السورية، ومعارضة قرارات مجلس الأمن الرامية لفرض تدخل أجنبي وإسقاط الأسد، تمكنت من فرض تصورها في تسوية الحرب السورية وإقناع المجتمع الدولي بالتخلي عن فكرة رحيل الأسد كجزء من الحل.

فاللافت للنظر أنّ بوتين اختار التدخل بشكل مباشر في سوريا بعد أربع سنوات من امتداد الحرب السورية، فاسحا المجال لاستنزاف قوة المعارضة المسلحة، وكذا لإظهار قدرة الروس على حسم الحرب الميدانية مقارنة بالفواعل الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى هذا الأساس استطاعت روسيا تعزيز مكاسبها السياسية في سوريا بعدما حققت المطلوب عسكريا، نافية بذلك فرضية الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت التدخل الروسي في سوريا بداية الغرق في المستنقع السوري، بل على العكس من ذلك أثبت بوتين بأنّه رجل حرب ورجل مفاوضات، إضافة إلى تأكيده على عودة روسيا من جديد إلى الساحة الدولية عبر البوابة الدمشقية.

قائمة المراجع:

أولا: العربية

الكتب:

1- - راشد باسم، (2013)، المصالح المتقاربة: دور جديد لروسيا في الربيع العربي، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية.

2- حمو عمار ياسر، (2016)، روسيا والثورة السورية من دعم القاتل الى شريك في القتل، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع.

3- الزاوي محمد سليمان، (2015)، بحر الثأر: تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، الرياض: مركز البيان.

4- زيدان ناصر، (2013)، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

5- العلي سري الدين عايدة، (2016)، البوابة السورية والعودة الروسية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

6- العوضي حسني عماد حسني، (2017)، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين برلين، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

7- قلعجية وسيم خليل، (2016)، روسيا الأوراسيا زمن الرئيس فلاديمير بوتين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

8- محمود سالم السامرائي، (2018)، استراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة- نهاية القطبية الأحادية، عمان: الأكاديميون العرب للنشر والتوزيع.

9- نعمة كاظم هاشم، (2016)، روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة-فرص وتحديات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المجلات:

1- حشود، نور الدين. (2017)، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، دفاتر السياسة والقانون، (ع 16).

2- شحيل، أحمد حسين. (2017) " الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الأوسط (2011-2015)"، مجلة قضايا سياسية، (ع47).

3- العبيدي، مثنى . (2015)، " مغامرة من اجل النفوذ: قراءة للتدخل الروسي في سوريا"، مجلة دراسات، مجلد 2 (ع 2).

4- قبلان، مروان . (2016)،"الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، مجلة سياسات عربية، (ع 18).

5- ليلى سيدهم، (2013)، "اقتصاد الحرب كمحرك للسياسة الخارجية الروسية بعد 2015"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (ع 13).

6- محمد خميس، خلود. (2015)، " الأزمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي في المنظمة العربية"، مجلة دراسات دولية، (ع 60).

7- ملوكي، سفيان. (2018)، "موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا وسوريا"، الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 1(ع 9).

8- هاشم، نوار جليل وطعمة، أمجد زين العابدين. (2015)، "السياسة الروسية اتجاه عملية التغيير في سوريا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (ع 7).

الدراسات والأبحاث:

1- أبو رشيد أسامة، 2015، "التدخل العسكري الروسي في سوريا وتحدياته أمريكيا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- آلاء الرشيد، (2018)، "مؤتمر الحوار الوطني السوري- سوتشي"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.

3- سلادن جيمس وآخرون، (2017)، "الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط"، معهد راند.

4- قبلان مروان، (2015)، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

5- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، حدود التنافس التركي الروسي في سوريا"، في: https://rawabetcenter.com/archives/104543

6- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2015)، "حدود التوغل العسكري في سوريا وافاقه".

7- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017)، فرص نجاح الاتفاق الروسي- التركي بشأن سورية".

8- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، (2017)، "محادثات أستانة تمهد لمرجعية جديدة للانتقال السياسي.

ثانيا: الأجنبية

Journals:

1- Bagdonas, Azuolas. (nd), « Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit », European Journal of Economic and Political Studies, n N°.

2- Simura, Blessing. (2015), «USA and Russia in Syria and Ukraine: The Irony of Geo-Political Interventions », Turkish Journal of International Relations, Volume14 (N°1).

Studies and Research :

1- Cevik Salim, (2020), « Short- and Long-Term Impacts of the Escalation in Idlib », German Institute for International and Security Affairs, in : https://www.swp-berlin.org/en/publication/short-and-long-term-impacts-of-the-escalation-in-idlib/

2- Charap Samuel and others, (2016), « Understanding Russia's Intervention in Syria », The RAND Corporation.

3- Endre Szenasi Lt.Col., (2015), « Russian Military Intervention in Syria: the Rebirth of Russian Military Might », National Security Review.

4- Kabis-Kechrid Laura Lale, (2020),The Crisis in Idlib Turkey Caught Between a Rock and a Hard Place », German Council on Foreign Relations, Advancing Foreign Policy, (N° 2).

5- Kainikara Sanu, (2018), In the Bear's Shadow: Russian Intervention in Syria, (Australia: Air Power Development Centre.

6- POLICY Workshop Final Report, (2018), « Syria and Beyond : Managing Russian Ambitions in the Middle East », Woodrow Wilson School of Public and International Affairs.

7- Ryan Kevin, (2015), «The Meaning of Russia's Campaign in Syria », HARVARD Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs.

8- White Jeffrey and other, (2013), « Syria's Military Opposition : How Effective, United, or Extremist », The Washington Institute for Near East Policy.